المجلس العربي للطفولة والتنمية
Arab Council for Childhood and Development

برنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند
AGFUND

جامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة الأسرة والطفولة

"ورشة العمل العربية الافتراضية"

"سياسات الحماية الاجتماعية للأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم"

التاريخ: 14 يونيو / حزيران 2023

" أهمية الإطار التشريعي لسياسات الحماية للأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم "

إعداد

أ/ أشرف عبد المنعم

استشاري سياسات حماية الطفولة

أهمية الإطار التشريعي
لسياسات الحماية
للأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم

إعداد
أشرف عبد المنعم
استشاري سياسات حماية الطفولة

يونية ٢٠٢٣

الحق هو ما ثبت للفرد (الطفل) في الشرائع (الأديان السماوية) **والتشريعات (المواثيق الدولية والدستور والقانون)** والعادات والتقاليد

ويتضح هنا من تعريف **الحق** ضرورة **إثبات** حقوق الأطفال عن طريق صياغة التشريعات (بادية من المواثيق الدولية مروا بالقوانين الوطنية وصولا للوائح التنفيذية والقرارات الوزارية التفصيلية) التي تعتبر الضمانة الأساسية لإقرار وثبوت حقوق الأطفال والحفاظ عليها.

حيث أن التشريعات والقوانين هي مجموعة القواعد المطبقة في مجتمع معين، في وقت معين وتكون **ملزمة** للأفراد في المجتمع بما تملكه السلطة العامة فيه من عنصر الإجبار لتحقيق تلك القواعد ومعاقبة المخالفين.

تنطلق أهمية التشريعات والقوانين ذات الصلة وحقوق الأطفال من كونها حاجة أساسية لتنظيم سلوك الأفراد في المجتمع تجاه حقوق الأطفال على نحو ملزم وتنظيم العلاقات جميع أفراد المجتمع (من الكبار) من جهة والأطفال من جهة ثانية لضمان إنفاذ تلك الحقوق.

فهم الإطار التشريعي لإقرار تشريعات تضمن حماية الأطفال

أحد أهم الأهداف لأي **اقتراح سياسة عامة** هو تكريسها بقانون يشرعها ويضمن استمراريتها ونجاحها، من هنا تأتي أهمية فهم الإطار التشريعي والعمل من خلاله .

يتكون الإطار التشريعي المرتبط بسياسات الحماية للأطفال من عدة طبقات متداخلة بالإضافة إلى القوانين والمراسيم الخاصة بالتقديمات الاجتماعية والوزارات المعنية، ثمة سياسات تنموية وخطط استراتيجية غالبا ما تمتد إلى أبعد من عمر الحكومات وتشكل مظلة لمجموعة من التشريعات والقوانين.

أما الدستور فيبقى المظلة الأكبر التي تحتضن كل التشريعات الخاصة بالدول، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد حقوق الأطفال ودور الدولة في تامين الخدمات.

ومع تطور دور المنظمات الدولية والأطر العالمية والإقليمية المعنية بالتنمية وحقوق الأطفال والاقتصاد العالمي (منظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وغيرها) استحدثت حزمة من القوانين والاتفاقات التي يجب تضمينها بالأطر التشريعية للدول لضمان تفعيلها على أرض الواقع.

لماذا يجب على المُشرع صياغة تشريعات وقوانين مخصصة للأطفال

* حالة هشاشة وضعف الأطفال والتي تُعيقه عن المطالبة بحقوقه أو الوصول بشكل ملائم لتلك الخدمات.

* حالة عدم المعرفة والخبرة الكافية للأطفال (الجهل) بما يجب الحصول علية لتلبية احتياجاته ومطالباته الحياتية بما يجعله عُرضة للغُبن (ضعف أو نقص) لتلك الحقوق من قبل الكبار.

* حالة الفقير لبعض الأطفال مما يعرضهم للتجاهل من جانب الكبار ومقدمي الخدمات وصانعي السياسات استبعادهم اجتمعيا أو يجعلهم عرضة للإساءة والاستغلال من قبل الأشخاص الذين يستغلون حاجتهم وفقرهم.

لماذا يجب على المُشرع صياغة تشريعات وقوانين مخصصة للأطفال

* حالة الإعاقة لبعض الأطفال والتي تحرمهم من التنافس العادل وإستدامة الحماية من التميز فيما يتعلق بمكتسباتهم الحقوقية.

* حالة عدم وجود عائل مؤتمن (كريمي النسب / أطفال بلا مأوى ... الخ) يطالب ويدافع عن حقوقهم

* حالة العنف الأسري الذي يتعرض له الأطفال في بعض الأحيان من قبل أفراد الأسرة تحت مظلة الحق في التأديب المباح

* حالة الإهمال الذي يتعرض له الأطفال في بعض الأحيان من قبل الأسرة أو المجتمع، وهذا يجعلهم فريسة سهلة المنال من قبل الكبار.

المبادئ الاسترشادية لصياغة تشريعيات تضمن مستوى حمائي ملائم للأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم

سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

- ضمان حقوق الطفل ضمن الاستراتيجية الوطنية

- حماية احتياجات الطفل وحقوقه في أوقات الأزمات

- التأكد من ملاءمة البيئة الاجتماعية والسياسية لتنفيذ السياسات، وضمان احتياجات كل المجموعات

- توفير الخدمات الأساسية المدعمة للأطفال مع تحقيق عدالة التوزيع وينبغي لسياسات التقشف عدم خفض الميزانيات المخصصة للأطفال

- سياسات للإسكان المناسب للأطفال، ومياه الشرب، والنظافة الصحية

المبادئ الاسترشادية لصياغة تشريعيات تضمن مستوى حمائي ملائم للأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم

سياسات الحماية الصحية

- وضع نظام موحد للرعاية الصحية من شأنه القضاء على كل أشكال التمييز ويقدم تدابير إيجابية استباقية للوصول إلى المجموعات المحرومة والمهمشة

- توفير التمويل الكافي وضمان عدالة التوزيع والتوصيل

- ضمان سهولة الوصول لكل المستفيدين

- الكفاءة والتدريب لكل الموظفين في قطاع الصحة

المبادئ الاسترشادية لصياغة تشريعيات تضمن مستوى حمائي ملائم للأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم

سياسات الحماية الصحية

- الكفاءة والتدريب لكل الموظفين في قطاع الصحة

- فعالية النظام من حيث تلبية الاحتياجات والتعامل مع كل المجموعات الاجتماعية

- ضمان الخصوصية في التطبيق

- ضمان التعاون في المجالات والمؤسسات المرتبطة

- التعاون في الجهود الرامية إلى مكافحة الممارسات الخطرة؛ مثل ختان الإناث، والعنف، وإساءة معاملة الأطفال.

المبادئ الاسترشادية لصياغة تشريعيات تضمن مستوى حمائي ملائم للأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم

سياسات للتغذية الكافية والأمن الغذائي

سياسات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الضمان الاجتماعي، والمعونة الاجتماعية، وحماية الأطفال المعرضون للخطر، وتقدمي الدعم أسرهم.

أهم الإجراءات الحمائية للأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم

* توفير بيئة آمنة وصحية للأطفال في المنزل والمدرسة والمجتمع

* توفير التغذية السليمة والرعاية الصحية اللازمة للأطفال

* توفير التعليم والتدريب للأطفال حول كيفية حماية أنفسهم من الإساءة والاعتداء

* توفير التدريب والتوعية للأهل والمعلمين والمجتمع بشأن كيفية التعرف على علامات الإساءة والاعتداء والإبلاغ عنها

* توفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الذين يتعرضون للإساءة والاعتداء

أهم الإجراءات الحمائية للأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم

* تشجيع الأطفال على التحدث والإبلاغ عن أي شكوك لديهم بشأن الإساءة والاعتداء

* تشديد العقوبات على المتسببين في الإساءة والاعتداء على الأطفال

* توفير الدعم والمساعدة للأسر التي تعاني من ظروف صعبة وتعزيز دور الأسرة في حماية الأطفال

* توفير الدعم والمساعدة للأطفال اللاجئين والمهاجرين والذين يعيشون في ظروف صعبة

* توفير الدعم والمساعدة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية المناسبة لهم.

الاعتبارات الرئيسية التي يجب تعمل عليها الدول لضمان نظم وتشريعات فعالة لحماية الطفل

* أن تكون التشريعات ضمانة للمحتوى الجوهري لحقوق الأطفال الواردة في كافة المواثيق الدولية
* أن يتم دمج أنظمة الحماية والرعاية بشكل جيد
* الإتاحة: أن تضمن التشريعات سهولة الحصول على الخدمات على المستوى المحلي
* القدرة على تحمل تكلفة الحماية فمن المسلم به أن تحمل أعباء مالية قد يمثل عقبة تحول دون حصول الأطفال على حقوقهم الأساسية.
* اعتماد منهج شامل بدلا من التدابير المجزأة التي تفتقر إلى التماسك والتكامل
* أن تكون التشريعات جزء لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية التي تستوفي احتياجات رعاية الأطفال والأسر بشكل كاف.
* أن تعطي الأولوية العليا للوقاية والحماية ضد العوامل والمواقف التي تعرض الأطفال لكافة أشكال وجوانب الضرر والحرمان

الاعتبارات الرئيسية التي يجب تعمل عليها الدول لضمان نظم وتشريعات فعالة لحماية الطفل

* أن تحقيق الاتساق والتكامل بين القانونين المعنية بتحقيق الحماية الشاملة للطفل
* أن تضمن التشريعات تفعيل لأنظمة الشراكة الإيجابية بين الدول والأسرة في المسؤوليات المتعلقة بتربية الطفل
* أن تضع التشريعات نصب أعنها أن الخدمات الأساسية والمستهدفة للأسر والمجتمعات عناصر أساسية في أنظمة حماية الطفل
* أن تضمن التشريعات وجود خدمات جيدة الهيكلة تتسم بالمرونة عند الضرورة
* أن تبنى التشريعات المعتقدات والسلوكيات الاجتماعية الإيجابية التي تعيد تأكيد وتعزيز حقوق الطفل على مستويات مختلفة (في المؤسسات، والمجتمعات، والمدارس، والأسر)
* الاستدامة حيث لا يمكن تأمن الوفاء بحقوق الأطفال من دون اتخاذ تدابير لضمان استمرار تمتعهم بهذه الحقوق.

ماذا بعد ضمانة وجود التشريعات: (نظام فعال للإنفاذ والرقابة)

توفير الموارد اللازمة: وذلك من خلال التوصية لدي المعنيين بالدول بضرورة تخصيص الميزانية اللازمة وتوفير الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة لتنفيذ تلك التشريعات والقوانين.

توفير خدمات الدعم المختلفة: وذلك من خلال تكوين ودعم لشبكة خدمات (نفسية / إجتماعية / تعليمية / قانونية / تعليمية / الاقتصادية ... الخ) من الكيانات حكومية ومنظمات المجتمع المدني (كافية ومتاحة وكفء) لضمان توفير الدعم في الوقت والمكان المناسب لكافة الأطفال وأسرهم.

تصميم البرامج التكاملية: من خلال العمل على تصميم البرامج والمشاريع التكاملية من منظور شمولي تهدف إلى حماية حقوق الأطفال وتعزيز دورهم في المجتمع.

توعية الجمهور: وذلك من خلال تصميم حملات التوعوية والتثقيفية والتدريبية لتوعية الجمهور بأهمية تلك التشريعات والقوانين ودورها في حماية حقوق الأطفال.

ماذا بعد ضمانة وجود التشريعات: (نظام فعال للإنفاذ والرقابة)

تصميم حملات المناصرة قائمة على الأدلة: من خلال تصميم وتنفيذ عدة مبادرات تتضمن حوار سياسات مع بشأن قوانين وسياسات وموازنات وآليات تنفيذ حماية الأطفال والمساءلة عن نتائجها.

تشديد العقوبات: من خلال التوصية لدي المعنيين على تشديد العقوبات على المخالفين لتلك التشريعات والقوانين وذلك لتحقيق الردع وتحفيز الالتزام بتلك التشريعات والقوانين.

تعزيز آليات الرصد والرقابة والمتابعة: وذلك من خلال إنشاء لجان مختصة بالرقابة والمتابعة وتعزيز دور المجتمع المدني في هذا المجال.

تقييم الأداء: وذلك من خلال تحديد مؤشرات حماية الأطفال وتحديد النقاط القوية والضعفة بالمنظومة الحمائية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء وبناء القدرات.

ماذا بعد ضمانة وجود التشريعات: (نظام فعال للإنفاذ والرقابة)

تصميم حملات المناصرة قائمة على الأدلة: من خلال تصميم وتنفيذ عدة مبادرات تتضمن حوار سياسات مع بشأن قوانين وسياسات وموازنات وآليات تنفيذ حماية الأطفال والمساءلة عن نتائجها.

تشديد العقوبات: من خلال التوصية لدي المعنيين على تشديد العقوبات على المخالفين لتلك التشريعات والقوانين وذلك لتحقيق الردع وتحفيز الالتزام بتلك التشريعات والقوانين.

تعزيز آليات الرصد والرقابة والمتابعة: وذلك من خلال إنشاء لجان مختصة بالرقابة والمتابعة وتعزيز دور المجتمع المدني في هذا المجال.

تقييم الأداء: وذلك من خلال تحديد مؤشرات حماية الأطفال وتحديد النقاط القوية والضعفة بالمنظومة الحمائية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء وبناء القدرات.

شكرا لحسن الاستماع

مناقشات